الأمم المتحدة

A/78/287

الجمعية العامة

Distr.: General
31 July 2023
Arabic
Original: English

الدورة الثامنة والسبعون

البند 103 من جدول الأعمال المؤقت*

استعراض تنفيذ التوصيات والمقررات التي اعتمدتها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العاشرة

أعمال المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح

تقرير الأمين العام

موجز

يشتمل هذا التقرير المقدم عن أعمال المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح على نداء عاجل للعمل بشأن مسألة ذات أهمية استراتيجية. ففي ظل البيئة القاتمة التي تخيّم على السلام والأمن الدوليين والتي كثيراً ما تتسم بانعدام الثقة في القوانين والمؤسسات الدولية وبعدم احترامها، ويبلغ فيها الإنفاق العسكري العالمي مستوى قياسياً قدره 2,24 تريليون دولار، يقدَّم هذا التقرير منظوراً جديداً ويطرَح توصيات جديدة لضمان زيادة الأمن البشري وتحقيق هدف المادة 26 من ميثاق الأمم المتحدة الذي وُضع منذ عقود، وهو أن يكون هناك أقل تحويل لموارد العالم الإنسانية والاقتصادية إلى ناحية التسليح.

وبناء على طلب الأمين العام، وبعد سنتين من المداولات، رسم المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح ثلاثة مسارات وحدَّد إجراءات مرتبطة بها يعتقد أنها، إذا اتُّبِعت معاً، يمكن أن تسهم في إحداث نقلة مفضية إلى التحول إلى مفهوم للأمن أكثر شمولاً من شأنه أن يؤدي إلى تخفيض الموارد التي تخصَّص للتنافس على اقتناء الأسلحة وزيادة الموارد الموجهة لاتخاذ إجراءات تلبي احتياجات الشعوب واحتياجات هذا الكوكب، من قبيل التخفيف من تغير المناخ والحدّ من التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية. وتتمحور هذه المسارات حول بعض التدابير التي تؤدي إلى ما يلي: (أ) تشجيع التفكير النقدي والابتكاري والمُفضي إلى التحول فيما يتعلق بالإنفاق العسكري؛ (ب) المساهمة في تقليل التصورات الموحية بوجود تهديدات، والحدّ من تصعيد المخاطر، وخفض الإنفاق العسكري؛ (ج) تعزيز التحليل وجمع البيانات والتوعية العامة فيما يتعلق بالإنفاق العسكري.

* A/78/150.

280823 240823 23-14921 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

ومن شأن الأفكار المطروحة في سياق المسارات المذكورة أن تحدث تأثيرات فورية وأخرى متوسطة وطويلة الأجل. وهي تستهدف الدول الأعضاء، ومنظومة الأمم المتحدة، والجهات الفاعلة على الصعيد الإقليمي وعلى صعيد المجتمع المدني، والباحثين، وأصحاب المصلحة الآخرين. ومن الأهمية بمكان أنها تعطي الأولوية للحوار والدبلوماسية، وكذلك لاحترام القانون الدولي، وتجديد الالتزام بالعناصر التي تشكل الهيكل المعاصر للسلام والأمن، وتصميم استراتيجيات جديدة، كوسيلة لتحسين المناخ الأمني الأوسع نطاقاً وإبطاء الدورة التصاعدية للنفقات العسكرية في وقت تشتد فيه الحاجة إلى رؤى وطاقة جديدة.

وقام المجلس، بصفته مجلس أمناء معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، باستعراض برنامج العمل الموحد للمعهد وأنشطته وشؤونه المالية وتقديم المشورة الاستراتيجية في هذا الصدد. وقد أدى الموقع الفريد للمعهد، باعتباره أداة لبناء الجسور ومنظم للاجتماعات في ميدان نزع السلاح، إلى تحقيق عدة إنجازات في عام 2023، من أبرزها ما يلي: (أ) إحداث زيادة كبيرة في الأنشطة والمنشورات؛ (ب) استحداث بوابات رقمية جديدة للسياسات المتعلقة بالذكاء الاصطناعي وأمن الفضاء؛ (ج) تقديم الخبراء الدعم التقني المؤثر للدول والمنظمات الإقليمية والهيئات المتعددة الأطراف، بطرق منها عقد اجتماعات متميّزة بشأن الابتكار، والفضاء الخارجي، واستقرار الفضاء الإلكتروني. وأحيط المجلس علماً بالتطورات الناشئة فيما يتعلق بالشبكة العالمية لبحوث نزع السلاح، وأكاديمية معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، والتحسينات التي أدخلت على الموقع الشبكي وعمليات نشر البحوث فأفسحت المجال أمام الترشيد الأمثل للتكاليف، كما أن من شأنها أن تعزز أعمال التوعية. ووافق المجلس على تقرير المدير عن أنشطة المعهد للفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر 2022 وعلى برنامج العمل والخطة المالية المقترحين للعامين 2023 و 2024.

أولاً - مقدمة

1 - بناء على طلب الأمين العام، اضطلع المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح بتنفيذ برنامج عمل مدته سنتان للنظر في موضوع الإنفاق العسكري العالمي. وكان الهدف من ذلك هو إصدار توصية بإجراءات يمكن أن تبث الحياة من جديد في هدف طويل الأمد، يرتكز على المادة 26 من ميثاق الأمم المتحدة، وهو التقليل إلى أدنى حد من تحويل الموارد نحو الأسلحة، وبالتالي عكس الاتجاه التصاعدي الحالي في الإنفاق العسكري، المستمر منذ عام 1998، وتشجيع الدول على وضع تصور جديد للأمن، لا يتعلق بالناحية العسكرية فحسب، وإنما أيضاً بمصالح التنمية الاقتصادية والبيئية والاجتماعية. وعلى وجه التحديد، طلب الأمين العام إلى المجلس أن يفكر ملياً في ثلاث مسائل رئيسية هي: (أ) ماهية الفرص المتاحة لتعزيز الشفافية وبناء الثقة والحوار العملي كبدائل لتكديس الأسلحة؛ (ب) كيفية بناء هياكل أمنية فعالة ودائمة تقوم على أساس من التعاون؛ (ج) كيفية تمهيد السبيل أمام التفكير في الإنفاق العسكري بنظرة جديدة تفضي إلى التحوُّل. ويعني توقيت عمل المجلس أن المجلس يمكنه أن يسهم في قيام الأمين العام بوضع خطة جديدة للسلام، تهدف إلى التصدي لطائفة واسعة من التحديات العالمية وتعزيز الحوكمة العالمية بما يحقق صالح الأجيال الحالية والمقبلة.

2 - وفي عام 2022، وبعد دورتين أوليتين، أصدر المجلس الاستشاري تقريراً مؤقتاً عن الموضوع (A/77/263). واستأنف المناقشة في عام 2023، فعقد دورته التاسعة والسبعين في الفترة من 1 إلى 3 شباط/فبراير في جنيف، ودورته الثمانين في الفترة من 21 إلى 23 حزيران/يونيه في نيويورك. وعقد المجلس اجتماعات غير رسمية فيما بين الدورات في تشرين الأول/أكتوبر 2022 وفي كانون الثاني/يناير ونيسان/أبريل وأيار/مايو 2023. ورأست إليسا غولبرغ، كندا، جميع الدورات باعتبارها رئيسة المجلس.

3 - ويتضمن هذا التقرير، المقدم عملاً بقرار الجمعية العامة 183/38 (س)، المناقشات الموضوعية للمجلس ويعرض توصياته المحددة. كذلك يعرض التفاصيل المتعلقة بعمل المجلس بصفته مجلس أمناء معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، بما في ذلك موافقته على تقرير مدير المعهد (A/78/163).

ثانياً - المناقشات الموضوعية

ألف - السياق والمعلومات الأساسية

4 - إن الهدف من تأسيس الأمم المتحدة، حسبما ورد في ديباجة الميثاق، هو "أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب"، وضمان ألاّ تستخدم القوة المسلحة في غير المصلحة المشتركة. ومن ثم فإن الالتزامات المنصوص عليها في الميثاق تشمل فرض حظر على "التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة"، ولكنها تعترف بحق الدول الأعضاء، فرادى أو جماعات، في الدفاع عن النفس حيثما لا يحترم ذلك، ويكون ذلك عن طريق وسائل منها الترتيبات الإقليمية، وهو ما فسره أيضاً مجلس الأمن والجمعية العامة باعتباره يشمل عمليات حفظ السلام والإجراءات الرامية إلى حماية المدنيين الذين قد يكونون في خطر. ويتطلب الميثاق أيضاً تنظيم التسليح وإقامة السلام والأمن الدوليين وصونهما مع التقليل إلى أدنى حد من تحويل موارد العالم الإنسانية والاقتصادية إلى التسليح[1].

(1) انظر الديباجة، والمواد 26 و 43-54.

5 - ومن دواعي الأسف أن الزخم نحو تحقيق ذلك الهدف الأخير المتمثل في خفض التحويل إلى أدنى حد، وهو دائماً أمر غير منتظم، قد أبطأت خطاه إن لم تتوقف في العقدين الماضيين. فالإنفاق العسكري العالمي يبلغ الآن أعلى مستوياته منذ نهاية الحرب الباردة، كما أُطلق العنان للتنافس على التسلح إلى حد كبير. ووفقاً للبيانات الصادرة عن معهد استوكهولم الدولي لبحوث السلام في نيسان/أبريل 2023، نما الإنفاق العسكري العالمي بنسبة 19 في المائة خلال العقد الممتد ما بين عامي 2013 و 2022، وأخذ يرتفع كل عام منذ عام 2015، حتى بلغ الآن رقماً قياسياً قدره 2,24 تريليون دولار. وعلى الرغم من أن الزيادة التي تكاد تكون مستمرة في الإنفاق العسكري هي ظاهرة تسود على نطاق عالمي، فإنها لا تنطبق على الجميع بالتساوي. فهناك اختلافات شاسعة في مستويات الإنفاق بين المناطق وفرادى الدول ومجموعات الدول والتحالفات السياسية - العسكرية، سواء بالأرقام المطلقة أو بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي للبلد المعني[2]. وفي حين أن هذا الإنفاق يخلّف آثاراً ملحوظة على تخصيص الموارد للأغراض المحلية في كل من البلدان المتقدمة والنامية، فإن الآثار الوجودية قد تكون حتى أكثر خطورة بالنسبة للبلدان المنخفضة الدخل. وقد التزمت دول عديدة في الآونة الأخيرة بمواصلة الزيادات في الإنفاق العسكري، وهو ما يتجلى فيه، بالنسبة للبعض، القلق القائم إزاء أوجه عدم اليقين الحادة والناشئة في بيئاتها الأمنية.

الشكل الأول

الإنفاق العسكري العالمي، حسب المنطقة، 1988-2022

(بلايين دولارات الولايات المتحدة)

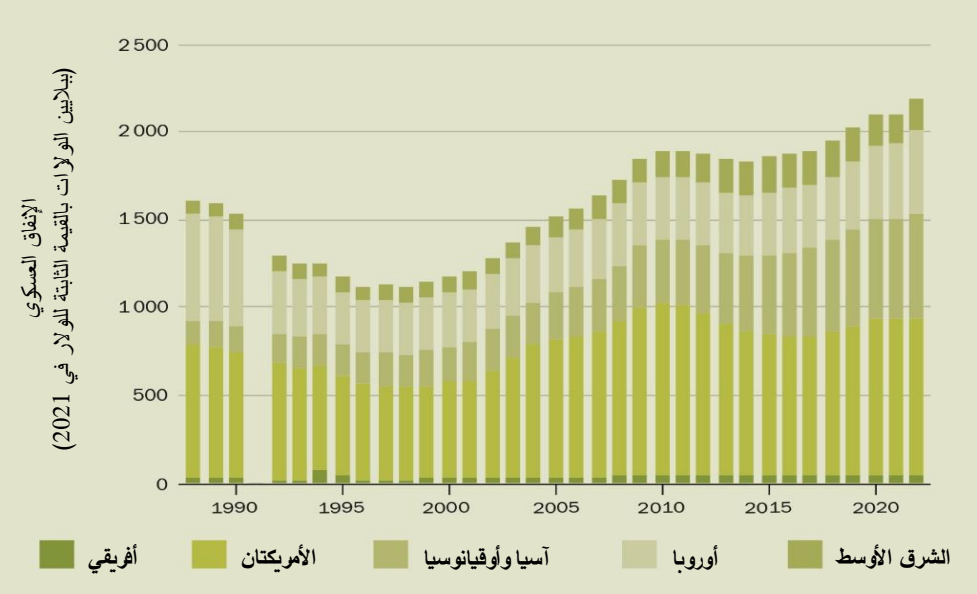

المصدر: *Trends in world military expenditure, 2022*, Stockholm International Peace Research Institute, April 2023. ["اتجاهات الإنفاق العسكري العالمي، 2022"، معهد استوكهولم الدولي لبحوث السلام، نيسان/أبريل 2023].

(2) Lorenzo Scarazzato, *Trends in world military expenditure, 2022* (Stockholm, Stockholm International Peace Research Institute, 2023).

الشكل الثاني

حصة البلدان الـ 15 الأعلى إنفاقاً من الإنفاق العسكري العالمي في عام 2022

(بالنسبة المئوية)

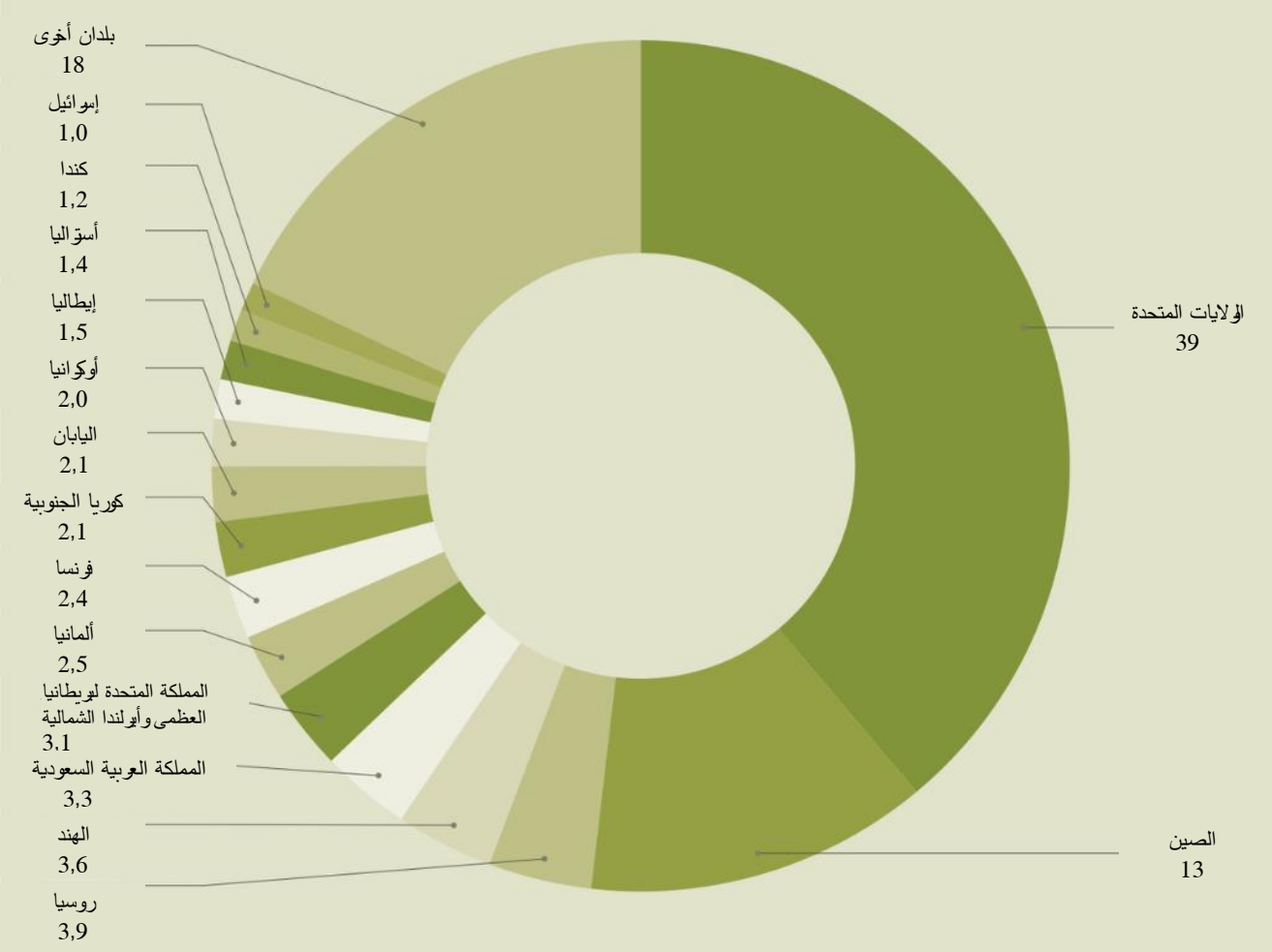

المصدر: *Trends in world military expenditure, 2022*, Stockholm International Peace Research Institute, April 2023. [اتجاهات الإنفاق العسكري العالمي، 2022، معهد استوكهولم الدولي لبحوث السلام، نيسان/أبريل 2023].

6 - وكان المجلس على علم بأنه قد جرى وضع مبادرات مختلفة ذات تأثير محدود أو متفاوت في الأمم المتحدة خلال عدة عقود بهدف تقييد الإنفاق العسكري وتعزيز شفافيته. وشمل ذلك توجيه نداءات عامة إلى جميع الدول لممارسة ضبط النفس في مجال الإنفاق العسكري بغية إعادة تخصيص الأموال التي يجري توفيرها لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ وطرح مقترحات محددة على الدول ذات الجيوش الكبيرة لخفض النفقات بغية تحرير بعض الأموال لأغراض المساعدة الإنمائية؛ وإبداء الالتزام الراسخ بتحقيق نزع السلاح العام الكامل؛ وإصدار تقرير الأمم المتحدة عن النفقات العسكرية لتبادل المعلومات المتعلقة بالإنفاق العسكري ومقارنتها بين الدول. وكان المجلس على علم أيضاً بأن مجلس الأمن لم يف بالتزاماته المقررة بموجب المادة 26 بأن يعدَّ، بمساعدة لجنة الأركان العسكرية، خططاً لوضع منهاج لتنظيم التسليح، ويرجع ذلك جزئياً إلى أن تلك اللجنة لم تعط أولوية لهذا الواجب في برنامج عملها.

7 - وقد أيَّدت جميع الدول الأعضاء مؤخراً خطة التنمية المستدامة لعام 2030 التي أتاحت فرصة لتعزيز فهم جديد ومشترك للعلاقة القائمة بين نزع السلاح والتنمية المستدامة والشاملة للجميع. وأكدت الجمعية العامة في قرارها 45/77 أهمية الصلة الوطيدة التي تربط بين نزع السلاح والتنمية والدور الهام للأمن في هذا الصدد، وأعربت عن قلقها إزاء "تزايد الأموال التي تنفق في المجال العسكري على نطاق العالم وكان من الممكن بدلاً من ذلك إنفاقها على احتياجات التنمية".

8 - وبالإضافة إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والأمين العام[3] ومختلف وكالات الأمم المتحدة، ما فتئت الأوساط البحثية أيضاً تزيد من التشجيع على إعادة التفكير في مسألة الأمن من أجل "حماية السلام وتدبره شؤونه باعتباره منفعة عامة عالمية" (A/75/982، الفقرة 89)، الأمر الذي يمكن أن ينطوي على التزامات بتخفيض الميزانيات العسكرية المفرطة، وإفساح المجال أمام الإنفاق الاجتماعي الكافي، ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاع وتوطيد حقوق الإنسان؛ وربط نزع السلاح بفرص التنمية. ويُنظر إلى الأمن العسكري والبشري من أحد هذه المنظورات باعتباره "مجالاً أمنياً واحداً" بحيث توازَن المطالبات المالية مقابل جميع المخاطر والتهديدات الحيوية، بغضّ النظر عن سببها. وذلك من شأنه أن يشمل إجراء تقييم للإنفاق العسكري مقارنة بالوسائل الأخرى لحماية أمن الناس بما في ذلك معالجة المخاوف المتعلقة بتغير المناخ وانعدام المساواة والحد من الفقر. ويمكن أن يؤدي إلى إعادة تخصيص الأموال فيما بين مختلف أبعاد الأمن بقصد النهوض بالرفاه البشري، دون أن يترتب على ذلك انخفاض في الأمن العام، بتعريفه الواسع[4]، بل يمكن أن يؤدي إلى تعزيز الأمن من خلال التصدي للتهديدات غير العسكرية والحد من مخاطر التسلح المسرف.

باء - اعتبارات المجلس وأفكاره

9 - إدراكاً لهذا السياق وأهميته الاستراتيجية، رحب المجلس بالفرصة التي أتيحت له للتفكير بطريقة مستدامة في موضوع ازدياد الإنفاق العسكري ووسائل الحد منه. ورأى أن من المفيد طرح منظور جديد بشأن السبل التي يمكن بها تشجيع الدول على اتباع مسارات تعزز مبدأ التقليل إلى أدنى حد من التحويل. ورأى المجلس أن هذا النهج قد يشجع على إجراء حوار عالمي بنَّاء يبعث على إحداث نقلة ينتج عنها التحوُّل إلى مفهوم كليّ أوسع للأمن، يجري في إطاره بمرور الوقت التقليل من تخصيص الموارد للتنافس على اقتناء الأسلحة، وزيادة الموارد الموجهة لاتخاذ إجراءات قد تجعل الناس يشعرون بقدر أكبر من الأمان في مواجهة تهديدات القرن الحادي والعشرين، من قبيل تغير المناخ والأوبئة وانعدام المساواة بين الجنسين والفقر المدقع والجريمة. وسعى المجلس إلى فهم العوائق التي اعترضت الجهود السابقة الرامية إلى خفض الإنفاق العسكري كأساس لتحديد المبادرات الموجودة من قبل التي قد تظل محتفظة بأهميتها، وأي سبل جديدة يمكن

(3) بما في ذلك في وثيقته الصادرة في عام 2018، تأمين مستقبلنا المشترك: خطة لنزع السلاح، والتقارير الأخيرة المقدمة إلى مجلس الأمن عن المرأة والسلام والأمن، وفي تقرير عام 2021 المعنون "خطتنا المشتركة"، الذي يدعو فيه الأمين العام فيها إلى بذل جهود "لإعادة التفكير في الإنفاق العسكري غير المقيد"، كما يدعو إلى اتباع سياسات تركز على الناس وإلى تحقيق تخفيضات في الإنفاق العسكري.

(4) انظر Michael Brzoska, Wuyi Omitoogun and Elisabeth Sköns, *The Human Security Case of Rebalancing Military Expenditure* (Stockholm, Stockholm International Peace Research Institute, 2022)؛ انظر أيضاً Carlo Rovelli and Matteo Smerlak, "A Small Cut in World Military Spending Could Help Fund Climate, Health and Poverty Solutions", *Scientific American*, 17 March 2022.

استكشافها. ورأى المجلس أن مهمته تأتي في الوقت المناسب بصفة خاصة، لأسباب ليس أقلها تزايد الإنفاق العسكري في ظل بيئة أمنية دولية راهنة تسودها علاقات عدائية بين الدول وخطاب عدواني، ويجري فيها اللجوء إلى العدوان المسلح في انتهاك للقانون الدولي، وتشبه ديناميات سباق التسلح، وتخيّم عليها الشكوك المتبادلة وصور من نقص الثقة بين الدول في كثير من المناطق.

10 - وفي الواقع، لا بد من القول إن السنتين اللتين تداول المجلس خلالهما بشأن هذا الموضوع اتسمتا باضطراب شديد فيما يتعلق بتحديد الأسلحة ونزع السلاح. وقد صدرت بعض الإعلانات والالتزامات المتعلقة بالأسلحة النووية - فمثلاً أكَّد قادة الدول الأعضاء الخمس الدائمة في كانون الثاني/يناير 2022 من جديد على أن "الحرب النووية لا غالب فيها ويجب عدم خوضها على الإطلاق"، وأصدرت الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية في حزيران/يونيه 2022 البيان الذي يدين جميع التهديدات النووية تحت أي ظرف من الظروف، ويصف "أي استخدام لهذه الأسلحة أو تهديد باستخدامها بأنه انتهاك للقانون الدولي". لكن بشكل عام، كانت الصورة قاتمة، وتعكس تراجعاً مطرداً في احترام القوانين والمؤسسات الدولية، ويشمل ذلك حسبما أشار إليه بعض الأعضاء بطرق مختلفة الحرب الجارية في أوكرانيا وانتهاك ميثاق الأمم المتحدة في هذا السياق[5]، واستمرار العنف المسلح الوحشي في أماكن أخرى مثل الجمهورية العربية السورية والسودان ومنطقة الساحل واليمن والأرض الفلسطينية المحتلة. وخرجت أصوات استفزازية صادمة تتكلم عن احتمال استخدام أسلحة الدمار الشامل، وطرأ مزيد من التدهور على تنفيذ المعاهدات والاتفاقات القيّمة التي تشكل الهيكل العالمي لنزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار، وازداد التخلي عن تنفيذها[6]، وعجز المؤتمر الاستعراضي العاشر لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عن التوصل إلى توافق في الآراء بشأن وثيقة ختامية. وقد دفع هذا المشهد الكئيب المجلس إلى العمل بشكل تعاوني على تطوير مجموعة الأفكار العملية المبينة أدناه التي تهدف إلى تلبية طلب الأمين العام، بما في ذلك من خلال النظر في الأمور الإضافية التي يمكن للأمم المتحدة القيام بها لتعزيز الاستجابات التعاونية لعكس مسار هذه الاتجاهات السلبية.

11 - وبذلك، يولي المجلس أهمية قصوى للحوار والدبلوماسية - وهو أمر بالغ الأهمية في سياق تغيب عنه الثقة؛ وتبدو فيه المعاهدات والممارسات والهيئات التي كان من المفترض أن تدعم الأمن الدولي، ومنها مجلس الأمن، أكثر ضعفاً مما كان متوقعاً؛ ولا تزال تكتنفه تحديات كبيرة، لا سيما فيما يتعلق بتغير المناخ والتفاوتات الجنسانية والاقتصادية؛ ويأخذ فيه الإنفاق العسكري وعمليات تكديس الأسلحة في الازدياد؛ ويبقى العديد من الحروب الوحشية وحالات العنف المسلح في انتظار الحل. فالعالم يمر بلحظة محورية، وكان المجلس قاطعا في اعتقاده بضرورة احترام القانون الدولي وتجديد الالتزام بالمعاهدات والاتفاقات والصكوك التي يتألف منها الهيكل المعاصر للسلام والأمن الدوليين، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، وتحقيق الرؤية المتمثلة فيها للتعاون بين الدول لصالح جميع الشعوب والكوكب في نهاية المطاف. ورأى المجلس في الحوار والعمل الدبلوماسي قيمة كبرى لتحسين المناخ الأمني الأوسع نطاقاً، وعاملاً يمكّن من إبطاء وتيرة الدورة التصاعدية الحالية للنفقات العسكرية.

12 - وبالنظر إلى الفترة التي قام فيها المجلس بعمله، فقد أجرى مناقشات هادفة وقوية بشأن الحرب الحالية في أوكرانيا وأصولها. وكان هناك إحساس مشترك بالقلق إزاء عواقبها الإنسانية، ومخاطر اتساع

(5) ملاحظات الأمين العام أمام مجلس الأمن بشأن أوكرانيا في 2 آذار/مارس 2022 و 23 و 24 شباط/فبراير 2023.

(6) بما في ذلك فيما يتعلق بخطة العمل الشاملة المشتركة، والمعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (معاهدة ستارت الجديدة)، ومعاهدة السماوات المفتوحة.

نطاق النزاع، والآثار العالمية المترتبة على تفاقم الأزمة وإطالة أمدها، بما في ذلك المخاطر المتعلقة بسلامة وأمن الغذاء والمجال النووي. وكذلك دارت مناقشة بشأن بعض الآثار المترتبة على انتهاك أحد أعضاء مجلس الأمن للميثاق بشكل سافر. وشدد عدد من أعضاء المجلس على علاقة النزاع بالإنفاق العسكري وتأثيره عليه في أوروبا وبعض المناطق الأخرى. وشجع المجلس الأمين العام على أن يواصل جهوده الدبلوماسية العاجلة والبالغة الأهمية للحد من التصعيد، وتقليل المخاطر التي يتعرض لها الأمن الغذائي العالمي والأمن الإشعاعي، والوقوف على حل سلمي ومستدام للنزاع، وعلى أن يدعم، في الوقت المناسب، الجهود الرامية لإرساء هيكل أمني للبلدان الأوروبية وتنشيطه لكي يخفف من احتمال وقوع هذه الأحداث مرة أخرى.

13 - وسعى المجلس، مدفوعاً بالتزام لا يلين بالسلام، إلى تحقيق التوازن في مناقشاته بين الحاجة إلى إيجاد رؤية خلاقة وتقدير الحدود العملية التي يفرضها سياق اليوم. ومن شأن الشعور بالإلحاح الذي استرشد به في عمله والتوصيات الناتجة عنه أن يؤديا لحفز جميع الدول الأعضاء وصناع القرار والباحثين والجهات الفاعلة في المجتمع المدني، ممَّن يتعين عليهم الآن البتُّ في متابعة مقترحاته وكيفية القيام بذلك.

الدوافع الحالية للإنفاق العسكري والآثار المترتبة عليه

14 - أقرَّ المجلس بأنه لا يمكن أن يكون هناك نهج واحد يناسب الجميع بالنظر إلى العوامل المعقدة التي تؤثر على الإنفاق العسكري، وأشار إلى أن الأرقام المطلقة لا تتيح سوى صورة جزئية. ولذلك، فقد درس العوامل السياسية والاقتصادية والمؤسسية والاجتماعية التي تدفع إلى الإنفاق العسكري، لا سيما فيما يتعلق بالمخاوف الأمنية على الصعيد الإقليمي أو العالمي. ونظر أيضاً في آثار الإنفاق العسكري، سواء من حيث الآثار المباشرة أو من حيث تكاليف الفرص الضائعة التي تنجم عن الحدُّ من الموارد المخصصة للأغراض الاقتصادية والاجتماعية والعالمية الأخرى، والعوامل الخارجية السلبية الإضافية، ومنها آثاره على البيئة. ذلك أن فهم العوامل الأساسية التي تحرك الإنفاق العسكري اليوم وتحديد سبل معالجتها قد يمكّن من تحويل الموارد ليس فقط إلى الأغراض المحلية للدول وإنما أيضاً إلى الأولويات العالمية المشتركة العاجلة. واسترشد المجلس في مناقشاته بشأن ما ورد أعلاه بخبراء من مختلف المناطق والهويات الجنسانية والتخصصات. وترد في المرفق الأول قائمة كاملة بهم وموجزات لبياناتهم.

15 - وتمثلت إحدى ملاحظات المجلس الأساسية في وجود مجموعة من العوامل الجغرافية - الاستراتيجية والمحلية (الاجتماعية والسياسية والثقافية) والمؤسسية المعقدة والمتشابكة تحدد الخيارات المتاحة وما يجري اتخاذه من قرارات فيما يتعلق بالإنفاق والمشتريات العسكرية. واعتماداً على السياق، قد يكون للاعتبارات الخاصة بأمن الدول وعمليات تقييم الأخطار التي تتهددها، ومتطلبات التحالفات والشراكات، والهيبة على الصعيدين الإقليمي والعالمي، والمنافسة بين البيروقراطيين، والضغوط الصناعية، وعمليات صنع القرار المتعلق بشؤون الدفاع، فضلاً عن الاعتبارات السياسية والانتخابية، كلها دور في ذلك. وقد يؤدي أيضاً الافتقار إلى القيادة العالمية من جانب هيئات حيوية كمجلس الأمن، الذي أعيقت قدرته على التخفيف من حدة أزمات معينة في الآونة الأخيرة، دوراً في هذا الصدد. ومن المهم بشكل خاص، أن المجلس رأى أن هناك اليوم علاقات تآزر بين نظم نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار المجهَدة، والمتداعية أحياناً، والبيئة الدولية المشوبة بالتوتر والمحفوفة بالنزاع، والمحاولات الرامية إلى تقويض القانون

الدولي والمؤسسات الدولية، وتزايد الإنفاق العسكري على مجالات منها تحديث منظومات الأسلحة وتطوير الجديد منها.

16 - وفكر الأعضاء في كيفية أن القرارات المتعلقة بالإنفاق العسكري قد لا تعكس بدقة، في ظل ظروف معينة، البيئة المحفوفة بالتهديدات، أو قد لا تولي الاعتبار الكافي للطريقة التي يسيء بها الخصوم فهم هذا الإنفاق أو التي يساهم بها في انعدام الأمن وعدم الاستقرار. ولوحظ أن خيارات الإنفاق للأغراض العسكرية قد تتعارض مع الإنفاق بقصد التصدي لتهديدات أخرى غير عسكرية، أو تؤدي في بعض الحالات إلى آثار سلبية أخرى كالآثار على البيئة أو انعدام المساواة. وجرى الاستشهاد بأمثلة لقرارات شراء شكلتها جماعات الضغط الممثلة للصناعة و/أو جماعات الضغط الأخرى دون مبرر، وقرارات شراء تنطوي على الفساد، ومشاريع تكلفت أكثر بكثير مما كان متوقعاً وأسفرت عن إهدار كبير في الإنفاق، وصعوبات في إزالة مرافق عسكرية لم تعد لها قيمة استراتيجية. ونظر المجلس أيضاً في تأثير التكنولوجيات الناشئة بوصفها أحد العوامل التي تؤدي إلى ارتفاع الإنفاق العسكري. وأعرب البعض عن القلق من أن السعي وراء هذه التكنولوجيات واستخدامها لأغراض الحرب في ساحات جديدة مثل الفضاء والفضاء الإلكتروني وفي مجالات من قبيل التكنولوجيات التي تفوق سرعتها بكثير سرعة الصوت وتكنولوجيات الذكاء الاصطناعي، يعرضان لخطر الانخراط في ديناميات شبيهة بسباقات التسلح. وشملت مناقشات المجلس أيضاً النظر فيما إذا كان يمكن تشجيع التركيز على النظم الدفاعية، ولكن عدم وضوح الخطوط الفاصلة بين المنظومات الهجومية والدفاعية، إذ يتوقف الأمر إلى حد بعيد على كيفية استخدامها، يهدد بتقويض الجهود الرامية إلى القيام بذلك.

جيم - المسارات المقترحة للمضي قدماً

17 - يعرض هذا الفرع ثلاثة مسارات منفصلة ولكنها متكاملة لعمل الدول ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية وأصحاب المصلحة الآخرين، بما يتسق مع طلب الأمين العام. وتتمحور هذه المسارات الثلاثة حول بعض التدابير التي تؤدي لما يلي: (أ) تشجيع التفكير النقدي والابتكاري والمفضي إلى التحوُّل فيما يتعلق بالإنفاق العسكري، (ب) المساهمة في تقليل التصورات الموحية بالتهديد، والحد من تصعيد المخاطر، وخفض الإنفاق العسكري، (ج) تعزيز التحليل وجمع البيانات والوعي العام بشأن الإنفاق العسكري. ويلزم المضي على جميع المسارات حتى لو كان التقدم في أحدها أجدى في لحظة معينة منه في غيرها.

18 - ويرى المجلس أن التوصيات التالية يمكن أن تسهم في إحداث نقلة ثقافية في التفكير المتعلق بالسلام والأمن تجعل الناس والكوكب محوراً له. وقد يؤدي ذلك إلى الأخذ بنهج استراتيجي ومحسوب للحد من الإنفاق على التسلح كما قد تكون له آثار ملموسة على الآجال الفوري والمتوسط والطويل، في مجالات منها تهيئة سياق دولي يفضي إلى تعزيز التنمية المستدامة الشاملة لما فيه صالح الجميع.

المسار الأول: تشجيع المزيد من التفكير النقدي والابتكاري والمفضي إلى التحوُّل فيما يتعلق بالإنفاق العسكري

19 - رغم اعتقاد المجلس الراسخ أن الأولوية العاجلة للمجتمع الدولي يجب أن تتمثل في اتخاذ إجراءات لوقف النزاعات الحالية والحد من البعد العسكري للمنافسة الجغرافية السياسية المعاصرة، فإن إحراز تقدم كبير نحو الوفاء بالالتزام الذي يفرضه ميثاق الأمم المتحدة بتحويل أدنى أقل قدر ممكن من موارد العالم البشرية

والاقتصادية إلى الأسلحة سيقتضي اتباع نهج يفضي إلى التحوُّل في مجال الأمن. وفي هذا الصدد، يمكن للأمين العام ومنظومة الأمم المتحدة أن يسهما في حفز المناقشات المتعددة الأطراف والمتعددة أصحاب المصلحة وتعزيزها، مع جهات منها المجتمع المدني، للتمكين من إحداث هذا التحول.

20 - وتقع على عاتق الدول الأعضاء مسؤولية تحديد مستوى إنفاقها العسكري، ولكن المجلس يرى أن الأمين العام والأمانة العامة يمكن أن يساعدا في إعادة تركيز الاهتمام على رؤية الميثاق المتمثلة في التقليل من تحويل الموارد إلى الإنفاق العسكري إلى أدنى حدّ ممكن، والعوامل التي قد تحدد قرارات الإنفاق العسكري وتشوهها، وعواقب ذلك الإنفاق. وبهذه الطريقة، يمكن دعم الحكومات من جميع المناطق لتحقيق التوازن بين الأولويات المختلفة ومراعاة المساهمة النسبية للإنفاق العسكري مقارنة بالاستخدامات الأخرى لموارد الدول.

21 - ويرى المجلس أن المنتديات الإقليمية، حيثما وجدت، هي مكان قيّم آخر يتيح للدول مناقشة الإنفاق العسكري وتقييمه وتقدير قيمته. وحسبما سلفت الإشارة، تواجه كل منطقة بيئةً أمنيَّةً فريدة وتحديات متأثرة أيضا بالعوامل عبر الوطنية والاعتبارات المحلية. وقد تسمح النُهُج الإقليمية للدول المجاورة بمعالجة شواغلها في منتدى تعاوني يمكن أن يسهم في تحسين المناخ الأمني وإحداث تحولات في النُهُج الأمنية. وقد توجد أيضاً فرص لتقاسم الأعباء بغية الحد من مشتريات فرادى البلدان (على سبيل المثال، تكنولوجيات الإنذار المبكر والبحوث المتعلقة بالمخاطر الطبيعية) وتخفيف الضغوط على الميزانية، وخاصةً بالنسبة للبلدان المنخفضة الدخل التي تواجه تهديدات أمنية كبرى.

22 - ويرى المجلس أيضاً أن من الممكن تعزيز عمليات تبادل الرأي وإقامة مبادرات جديدة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية من أجل تيسير عمليات التواصل التي تعزز الشفافية والحوار. ويمكن لهذه العمليات أن تستفيد من أفضل الممارسات والدروس المستفادة من التعاون الإقليمي الحالي والماضي، بما في ذلك التعاون على إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية، كما في جنوب شرق آسيا، حسبما نما إلى علم المجلس.

23 - وأخيراً، لاحظ المجلس أن الضوابط والموازين المؤسسية واتباع نهج يشمل المجتمع بأسره يشرك المجتمع المدني في إعداد الميزانية العسكرية يمكن أن يساعدا، في حالة توافرهما، على التقليل إلى أدنى حد من تبديد الأموال وإساءة استخدامها. غير أن عملية إعداد الميزانية العسكرية، في بعض البلدان، لا تزال في المقام الأول حكراً على المؤسسة العسكرية أو مجموعة صغيرة جداً من المسؤولين غير المنتخبين، وكثيراً ما تكون محاطة بالسِرّية. وقد يساعد تمكين الهيئات التشريعية من الرقابة بشكل أفضل كذلك في تقليل الإسراف في النفقات والحد من الفساد المحتمل. وسيتطلب ذلك من المؤسسات الوطنية أن تصبح أكثر تشاركية واستجابة للرأي العام في سبيل تعزيز الشفافية والمساءلة.

التوصيات

(أ) ينبغي للأمين العام أن يدعو الدول والشخصيات البارزة والمجتمع المدني إلى عقد اجتماع خاص خلال أسبوع رفيع المستوى أو فرصة هامة أخرى، من أجل تحديد ووضع إجراءات عملية تدعم اتباع نهج أكثر شمولاً إزاء الأمن لا يقتصر تركيزه على أمن الدول فحسب، بل يركّز أيضاً على أمن المجتمعات وفرادى المواطنين. ولتحقيق قدر أكبر من الأمن البشري، سيلزم أن ينظر هذا الاجتماع في الأخطار غير العسكرية، مثل تغير المناخ أو أوجه انعدام المساواة أو الأوبئة، وينبغي أن يأخذ في الاعتبار

الآثار التي قد تترتب على اتباع نهج يفضي إلى التحوُّل بالنسبة لإعادة تنظيم المخصصات المالية للإنفاق العسكري، والحلول اللازمة للتغلب على العقبات التي تعترض هذا النهج؛

(ب) وخلال المناقشات المذكورة أعلاه، يمكن النظر في إنشاء منتدى منتظم لممثلي الحكومات والممثلين الإقليميين والخبراء ليكون بمثابة إطار مؤسسي لزيادة تعميم نهج الأمن الذي محوره الإنسان داخل منظومة الأمم المتحدة واستكشاف جيل جديد من تدابير بناء الثقة، حسب الاقتضاء، للتعامل مع الأخطار غير التقليدية والتصدي بشكل بناء للتحديات الاستراتيجية والتكنولوجية العالمية في القرن الحادي والعشرين؛

(ج) وينبغي للأمين العام أن يكلف مجلساً استشارياً لمسائل نزع السلاح في المستقبل بدراسة أثر التكنولوجيات الجديدة على النزاعات وحلّ النزاعات؛

(د) وينبغي للمنظمات الإقليمية أن تنظّم حوارات بين أصحاب المصلحة المتعددين لتعزيز الإلمام بالإنفاق العسكري وفهمه، وتكاليف الفرص البديلة عنه، ووسائل تخفيضه، وكلها أمور يمكن أن تسهم في تحقيق هدف المادة 26 من ميثاق الأمم المتحدة. وينبغي للأمانة العامة أن تعزز تعاونها مع المنظمات الإقليمية بشأن هذه القضايا، بما يتناسب مع دينامياتها، وأن تشجع التفاعل بين المنظمات الإقليمية في سبيل تبادل الدروس المستفادة وأفضل الممارسات وتشجيع الجهود الرامية إلى الحدّ من الدور الذي يؤديه استخدام القوة فيما بين الدول؛

(هـ) وعلى مكتب شؤون نزع السلاح أن يستمرَّ في تقديم المساعدة العملية للدول في الإعداد لتقديم مساهماتها السنوية إلى تقرير الأمم المتحدة عن النفقات العسكرية، بطرق منها تنظيم برامج التدريب والحوارات الرفيعة المستوى والمشاركة الهادفة مع منظمات المجتمع المدني. ويمكن تشجيع جميع الدول على إدماج التقييمات التي تجريها هيئات الرقابة الحكومية، مثل مراجعي الحسابات وأفرقة التقييم، لأثر المشتريات العسكرية المقررة، وتعزيز تلك التقييمات، بقصد الوقوف على المخاطر المحتملة، ومكافحة التشوهات، والمساعدة على ضمان الكفاءة في استخدام الموارد الوطنية.

المسار الثاني: التدابير التي تسهم في الحد من التصورات الموجهة بالتهديد وخطر التصعيد العسكري: الحاجة إلى تعزيز الحوار والدبلوماسية، بما في ذلك بناء الثقة والشفافية ونزع السلاح وتحديد الأسلحة

24 - في هذه الفترة المحفوفة بالخطر، من الضروري أن تعود الدول إلى الحوار والدبلوماسية من أجل (إعادة) بناء الثقة والاطمئنان، وإدارة أوجه تضارب المصالح، وتعزيز العمل المتعدد الأطراف، والتعاون واتخاذ التدابير الجماعية على النحو المتوخى في الميثاق، والحد من مخاطر تصعيد الأزمات. وهذا يستلزم إيلاء دور مركزي لتدابير نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار، بما في ذلك الشفافية التشغيلية وتدابير بناء الثقة التي تتمحور حول مفهوم الأمن التعاوني. ويمكن أن تكون هذه التدابير انفرادية أو ثنائية أو إقليمية أو متعددة الأطراف في طابعها. ويمكن أن تساعد، مجتمعةً، في معالجة التصورات وأشكال سوء الفهم بشأن الأعمال والسياسات العسكرية، وتجنب التصعيد وتقليل ضغوط الإنفاق العسكري مما يسهل إحداث تحول في النُهج المتبعة لتحقيق السلام والأمن الدوليين. ويشدد المجلس على أن لجميع الدول الأعضاء مصلحة مشتركة في بذل هذه الجهود بوصفها، في جملة أمور، وسائل للتخفيف من حدة المنافسات الإقليمية وتجنب سباق التسلُّح، ومن ثم احتواء نمو الإنفاق العسكري. وبالإضافة إلى ذلك، يشدد المجلس على الحاجة إلى دعم وتعزيز الاتفاقات القائمة في هذا المجال على وجه السرعة وتعزيز الاستراتيجيات الجديدة والتفكير المبتكر اللذين يعالجان تحديات القرن الحادي والعشرين، بما في ذلك دور التكنولوجيات الجديدة والناشئة.

25 - ويرى المجلس أن الشفافية يمكن أن تعزز زيادة الأمن من خلال الحد من أوجه عدم اليقين بشأن قدرات كل دولة وتوجُّهاتها التي تساهم في المنافسة، ومن ثم تساعد في بناء الثقة اللازمة بين الدول. ويمكن لتدابير تحقيق الشفافية أيضاً أن تمكِّن من تحسين المساءلة في إطار جهد يرمي إلى التشجيع على معاودة التواصل الجدي داخل الدول وفيما بينها بشأن شواغلها الأمنية. وعلى هذا النحو، يرى المجلس أن هناك مجالاً لتحسين وضع الأمم المتحدة كمركز ملائم ومحايد وميسور للبيانات والمعلومات. وهو ينوّه بفائدة وإمكانات قاعدة بيانات النفقات العسكرية للأمم المتحدة وسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، اللذين يمكن الاستفادة منهما على نحو أفضل كوسيلتين لتوجيه قرارات الدول المتعلقة بالإنفاق العسكري والمناقشات التي تجري بشأنه فيما بين خبراء السياسات والعاملين في مجال نزع السلاح والجمهور على حد سواء توجيهاً دقيقاً. ويعرب المجلس عن قلقه إزاء تناقص عدد الدول التي تقدم تقارير إلى قاعدتي البيانات هاتين، ويعتقد أنه ينبغي إعطاء الأولوية للمشاركة في كلتا القاعدتين. وعلاوة على ذلك، يمكن السعي إلى تعزيز تبادل المعلومات بشأن السياسات الوطنية المتعلقة بالتكنولوجيات الناشئة ومجالات النزاع الجديدة المحتملة، وما يقابلها من إنفاق عسكري. وكل هذه الإجراءات يمكن أن تقابلها فوائد في الحد من نمو الإنفاق العسكري. وفي هذا الصدد، يشير المجلس أيضاً إلى أن الوقت قد يكون مناسباً لإجراء استعراض لقاعدة بيانات النفقات العسكرية، بالنظر إلى أنه جرى تقييمها آخر مرة بواسطة فريق من الخبراء الحكوميين في عام 2017.

26 - وأخيراً، يؤكد المجلس من جديد بشكل حاسم، في سياق اشتداد الخطر النووي، أن المجتمع الدولي يجب ألا يغفل عن تحقيق الهدف المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. ويعرب عن بالغ قلقه إزاء الأخطار الكامنة في وجود الأسلحة النووية ذاته، وزيادة سباق التسلح الناجم عن تحديثها وتوسيع الترسانات القائمة، فضلاً عن مخاطر الانتشار، وديناميات التصعيد المحتمل، والخطاب المتعلق باستخدام الأسلحة النووية. ويحث على اتخاذ إجراءات تعاونية للتخفيف من حدة هذه الديناميات وإعادة العالم إلى المسار الصحيح المؤدي إلى القضاء التام عليها. ويؤكد أيضاً على أهمية توصياته السابقة، بما في ذلك التوصيات الواردة في تقريره للفترة 2020-2021، التي تهدف إلى ضمان نزع السلاح وتحديد الأسلحة (A/76/183).

التوصيات

(أ) ينبغي للأمين العام أن يواصل استخدام مساعيه الحميدة للمساعدة في التوصل إلى حل لمختلف النزاعات الجغرافية الاستراتيجية الهامة وحالات العنف المسلح، بما في ذلك النزاع الجاري في أوكرانيا. وعلى نطاق أوسع، ينبغي للأمين العام والأمانة العامة للأمم المتحدة الاستمرار في تعزيز تدابير بناء الثقة على الصعيد الإقليمي وحل النزاعات الإقليمية في سبيل الحد من التوترات الحالية، وتشجيع ضبط النفس، وإبطاء وتيرة التعزيزات العسكرية، وتقليل الدور الذي تمثله القوة العسكرية كوسيلة للأمن. ويمكن أن تتيح كل من المشاركة الثنائية والمشاركة مع المنظمات الإقليمية والمشاركة من جانب الهيئات المتعددة الأطراف فرصاً للقيام بذلك؛

(ب) وينبغي للدول، وللدول الحائزة للأسلحة النووية بشكل خاص وعلى وجه الاستعجال، أن تقيم الحوار وتعمقه و/أو تنشطه على جميع المستويات، بما في ذلك الحوارات الاستراتيجية الثنائية، وعمليات تبادل الآراء بين العسكريين، وتبادل الآراء فيما بين السياسيين وأوساط المجتمع المدني. وينبغي أن تهدف، في جملة أمور، إلى تعزيز التفاهم المتبادل، وتحديد تدابير بناء الثقة، والتخفيف من التصورات الموحية

بالتهديد التي تدفع إلى الإنفاق العسكري، ومعالجة المسائل المتعلقة بالعقيدة والموقف والسياسات. وبالنظر إلى المسؤوليات الخاصة الواقعة على عاتق الدول الحائزة للأسلحة النووية فيما يتعلق بالمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لا بد من مواصلة العمل على تبادل الآراء فيما بينها. وينبغي للدول المشاركة في ترتيبات تقاسم المواد النووية، نظراً لآثارها الاستراتيجية المحتملة، أن تتخذ أيضا الإجراءات ذات الصلة على النحو الوارد أعلاه؛

(ج) وينبغي للدول والتحالفات العسكرية أن تعيد تقييم مواقفها وعقائدها العسكرية بانتظام. وينبغي الاهتمام بشكل مركز بما إذا كانت تلك المواقف والعقائد، فضلاً عن استراتيجيات الشراء الخاصة بتلك الدول والتحالفات، تزيد بشكل مباشر أو غير مباشر من الشواغل الأمنية للدول الأخرى والسكان الآخرين، أو تغذي ديناميات التصعيد، أو تسهم في تراكم القدرات المفرطة أو الزائدة عن الحاجة، أو غير مناسبة في هذه الأجواء الحافلة بالتهديد، أو تعرّض للخطر الجهود الرامية إلى تعزيز الأمن البشري للمجتمعات والمجتمعات المحلية والأفراد وإلى حماية الطبيعة – وإذا كان الأمر كذلك فينبغي بالتالي تعديلها؛

(د) وعلى المستوى المتعدد الأطراف، ينبغي للدول أن تواصل بذل الجهود لتحديد التدابير الخاصة بالشفافية وبناء الثقة وتنفيذ تلك التدابير في المجالات الناشئة مثل الفضاء الخارجي والفضاء الإلكتروني والذكاء الاصطناعي وعلوم الحياة من أجل التشجيع على تطوير هذه التكنولوجيات في إطار سياسة أمنية تعاونية محورها الإنسان وللمساعدة على تقليل مدى مساهمتها في إحداث التصورات الموحية بوجود تهديدات عسكرية متزايدة. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي لمجلس الأمن أن يطلب إلى الأمين العام إعداد استعراض سنوي لهذه التطورات، وكذلك للكيفية التي تتطور بها المنافسة العسكرية وتتخذ أساليب جديدة عبر المجالات العلمية والاقتصادية، بصرف النظر عن نظم معاهدات محددة. ومن شأن هذا النهج أن ييسر الاستباقية في وضع المعايير وإبرام المعاهدات. ويمكن تنظيم مناقشة سنوية لمجلس الأمن في هذا الصدد لدى استلام التقرير؛

(هـ) وينبغي لجميع الدول أن تقدم تقاريرها إلى قاعدة بيانات النفقات العسكرية للأمم المتحدة وسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، وفي حالة قاعدة البيانات، أن تضمّن التقارير أرقاماً مصنفةً للإنفاق، بما في ذلك عن مختلف فروع الخدمة العسكرية وعن فئات الإنفاق الوظيفية؛ وينبغي أن تسعى الجمعية العامة، من خلال قرارها الذي يصدر كل سنتين بعنوان "المعلومات الموضوعية عن المسائل العسكرية، بما في ذلك شفافية النفقات العسكرية"، إلى زيادة تعزيز قاعدة بيانات النفقات العسكرية بحيث تكون في وضع جيد يمكّنها من معالجة القضايا المعاصرة؛

(و) وينبغي لمكتب شؤون نزع السلاح أن يواصل تحسين إمكانية الوصول إلى البيانات الرسمية المتعلقة بالإنفاق العسكري المقدمة إلى تقرير الأمم المتحدة عن النفقات العسكرية وإمكانية مقارنتها، بطرق منها السعي إلى جعل تلك البيانات قابلة للمقارنة بين الدول وعلى مر الزمن، مع الاستفادة من معايير المحاسبة المتعلقة بأسعار صرف العملات والتضخم.

المسار الثالث: تعزيز التحليل وجمع البيانات المتعلقة بالإنفاق العسكري

27 – يرى المجلس أن هناك حاجة إلى تحليل السياسات العملية والآثار التشغيلية للأخذ بنهج أكثر شمولاً للأمن فيما يتعلق بمستويات الإنفاق العسكري وأنواعه، ويدعو إلى التشجيع على إجراء بحوث أكاديمية وسياساتية جديدة بشأن موضوع الإنفاق العسكري. والواقع أن نحو ثلاثة عقود قد انقضت منذ آخر مرة كلفت

بها الجمعية العامة للأمم المتحدة بإجراء دراسات لاستكشاف الروابط بين نزع السلاح والتنمية أو بشأن العواقب الأوسع نطاقاً للإنفاق العسكري. ومن شأن البحوث الجديدة أن تزيد من توافر الخبرات بسهولة، وتبرز المسائل المطروحة بشكل أكبر، ومن الناحية المثالية أن تولّد مزيداً من الاهتمام العام والرقابة العامة على الصعيدين المحلي والدولي. وسيكون من البحوث القيّمة للغاية إجراء تحليل في القرن الحادي والعشرين يتيح فهماً أحدث للعواقب السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية للنفقات العسكرية، وتراعى فيه الأولويات المعاصرة، ومنها ما يتعلق منها بالمساواة بين الجنسين، وتغير المناخ، ومنع نشوب النزاعات (بما في ذلك الإنذار المبكر والتبكير باتخاذ الإجراءات)، والأزمات الممتدة، والرقابة الديمقراطية والقدرة المؤسسية.

28 - ويساور المجلس القلق إزاء تضاؤل الوعي العام على نطاق واسع بضرورة اتخاذ الإجراءات لدعم نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار وأهميته. وفي اعتقاده أيضاً أنه لا يوجد تقدير كافٍ لأوجه المفاضلة بين الإنفاق العسكري والاستثمارات الاجتماعية - الاقتصادية وبين هذا الإنفاق الحكومي والتعامل مع التهديدات العالمية. وهو يقرُّ بأن زيادة الوعي قد تستدعي الأخذ بنُهُج متطورة ومتمايزة بالنظر إلى الاختلافات الواسعة في مستويات النقاش العام والمشاعر والمشاركة المدنية في جميع أنحاء العالم. وقد اضطلعت كيانات الأمم المتحدة ومجموعات المجتمع المدني بدور لا غنى عنه، في الماضي والحاضر على السواء، في إذكاء الوعي وحشد الدعم حول القضايا العالمية الهامة. وكمثال على ذلك، التفَّ شباب العالم بشكل جماعي حول قضية تغير المناخ، داعين إلى القيام بدور سياسي قيادي وإحداث تحولات نُظُمية واتخاذ إجراءات حاسمة على سبيل الاستعجال للتمكين من تحقيق مستقبل أفضل وأكثر أماناً وأمناً للجميع.

29 - وبالإشارة إلى مرور نحو أربعين عاماً على إطلاق الحملة العالمية لنزع السلاح، يرى المجلس أن أمام الأمين العام والأمانة العامة للأمم المتحدة والوكالات والصناديق أو البرامج ذات الصلة مجالاً للتوسع في الجهود الحالية الرامية إلى زيادة فهم الجمهور العالمي ووعيه. وشدَّد البعض على الأهمية الحيوية لاتباع نهج تشاركي وشامل للجميع، يجلب إلى الساحة الأصوات والخبرات والمنظورات التي لا تجد دائماً مجالاً أو موطئ قدم في المناقشات المتعلقة بالأمن الدولي، حيث تتمتع الأمم المتحدة بوضع فريد.

التوصيات

(أ) ينبغي للجمعية العامة، من خلال لجنتها الأولى المعنية بنزع السلاح والأمن الدولي، أن تطلب على وجه السرعة قيام فريق من الخبراء الدوليين المستقلين بإجراء الدراستين التاليتين:

'1' دراسة محدَّثة عن العواقب الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والبيئية للإنفاق العسكري، بما في ذلك تكاليف الحرب وسباقات التسلح، يُسترشَد فيها بمجموعة واسعة من أصحاب المصلحة؛

'2' دراسة للعناصر التي يتألف منها نهج للأمن العالمي والحكومي والبشري يتسم بمزيد من الشمول والتعاون، والعوائق التي تعترض اتباعه وسبل التغلب على تلك العوائق، والآثار المترتبة على هذه النقلة المُفضية إلى التحول بالنسبة لمستويات الإنفاق العسكري وأنواعه؛

(ب) وبالإضافة إلى ذلك، يمكن لمكتب شؤون نزع السلاح، أو معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، أو غيرهما من الهيئات الدولية، أو المؤسسات الأكاديمية، أو منظمات المجتمع المدني إجراء دراسات أكثر تخصصاً. ومن الأمثلة على هذه الدراسات ما يلي:

‘1’ دراسة تحلل جميع العوامل التي تحدد الإنفاق العسكري والمشتريات العسكرية وتؤدي لزيادتهما، وعلاقتها بتخصيص الموارد. ومن شأن هذه الدراسة أن تراعى فيها أيضاً المواقف والاستراتيجيات العسكرية المختلفة والآثار المترتبة على تطوير ونشر التكنولوجيات الجديدة والناشئة ذات التطبيقات العسكرية، من قبيل الذكاء الاصطناعي، وكذلك القدرات في ميادين النزاع المحتملة، مثل الفضاء الإلكتروني والفضاء الخارجي؛

‘2’ خلاصة وافية أو مجموعة مواد افتراضية للتدابير الفعالة وأفضل الممارسات في مجال الرقابة العامة والبرلمانية على المشتريات العسكرية، وفعاليتها، والآثار التي تنطوي عليها بالنسبة للحد من الإنفاق العسكري التبذيري، وكيفية التشجيع على اعتماد هذه الممارسات للمساعدة على تعزيز الشفافية في إطار الأخذ بنهج يشمل المجتمع بأسره في إعداد الميزانية العسكرية. ويمكن أن تشمل هذه الخلاصة أيضاً التركيز على جملة أمور منها ممارسة الشركات الضغط على صناع القرار، وتوظيف الأفراد العسكريين السابقين في مناصب الصناعة العسكرية، والفساد؛

‘3’ دراسة تُجرى بالتزامن مع التقرير القادم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن الأمن البشري[7]، لتحديد طرق إجراء تقييمات متكاملة للاحتياجات الأمنية وتأثيرها في عمليات الميزانية والتخطيط ذات الصلة، على غرار تقييمات الأثر البيئي. وينبغي أن تشمل تلك الدراسة منهجيات لتحديد مقدار الوفورات المالية المحتملة التي يمكن تحقيقها من تنفيذ اتفاقات نزع السلاح، وكيفية استخدام جزء من أي وفورات من هذا القبيل لدعم التنمية المستدامة وزيادة الجهود المبذولة في مجال نزع السلاح؛

‘4’ دراسة للآثار المترتبة على إجراء تخفيضات في الإنفاق العسكري بالنسبة للقدرات الصناعية والعاملين في مجال الصناعة ولكيفية تقديم الدعم الدولي لتحويل القدرة الصناعية الدفاعية إلى إنتاج مفيد للمجتمع (على سبيل المثال من خلال إتاحة القروض أو الدعم التقني) وإعادة إدماج الأفراد العسكريين في الحياة المدنية. ومن شأن هذه التوصيات أن تخفف من آثار التخفيضات في مستويات الإنفاق العسكري وأن تحدَّ من الضغط بغرض استمرار تلك المستويات. ويمكن أن تستفيد هذه الدراسة من التعاون فيما بين المؤسسات الاقتصادية الدولية والإقليمية والأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الآخرين؛

‘5’ تقييم شامل لتكاليف برامج الأسلحة النووية في الماضي والحاضر وتكاليفها المحتملة في المستقبل، بما في ذلك عواقبها الاقتصادية والصحية والبيئية، وعلاقتها بهيكل الميزانيات العسكرية والعوامل التي تحركها، وتكاليف الفرص البديلة عن الانسحاب من اتفاقات تحديد الأسلحة؛

(ج) وينبغي للأمين العام للأمم المتحدة أن يطلق حملة عالمية لنزع السلاح في القرن الحادي والعشرين. ومن شأن هذه الحملة، التي ينسقها مكتب شؤون نزع السلاح، وتنفذ بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها الأخرى ذات الصلة، أن تعزز فهم الجمهور العالمي وتثقيفه ودعمه لنزع

(7) انظر United Nations Development Programme, *2022 Special Report: New threats to human security in the Anthropocene: Demanding greater solidarity* (February 2022).

السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار والسلام. وينبغي أن تشتمل على زيادة وعي الشباب بالآثار المترتبة على تزايد الإنفاق العسكري والعواقب الكارثية للحرب الحديثة، مع التركيز بشكل خاص على الحرب النووية؛

(د) ويمكن أن يُتَّخذ الإنفاق العسكري موضوعاً ليوم دولي قادم للتوعية بمسائل نزع السلاح وعدم الانتشار وأسبوع لنزع السلاح.

خاتمة

30 - أدرك المجلس الاستشاري في بداية عمله أنه قد تلقى من الأمين العام تحدياً فريداً، يتمثل في جلب طاقة ورؤى جديدة لالتزام مضى على التعهد به أكثر من سبعة عقود لدى إنشاء الأمم المتحدة. وكان يعلم أنه لن تكون هناك وصفة سحرية، ولا حل واحد لعكس اتجاه الزيادة في الإنفاق العسكري. لكنه يرى بالفعل أن الدبلوماسية النشطة والحوار والبحث يمكن أن توفر طريقاً للرجوع إلى الهدف المتمثل في إتاحة أدنى قدر من تحويل الموارد المالية العالمية عن التنمية الاجتماعية والاقتصادية والاستدامة البيئية. ويمكن اعتماد تقدير للأمن أقل نزوعاً إلى التقليد وأكثر شمولاً يكون من شأنه أن يؤدي إلى إنفاق مزيد من الموارد على العمل المناخي والعدالة الاجتماعية والاقتصادية والمساواة بين الجنسين وموارد أقل على الأسلحة. و "الشذرات الذهبية" الواردة في هذا التقرير قابلة للتنفيذ ويجب على وجه السرعة أن يستفاد بها لما فيه صالح الشعوب والكوكب والازدهار.

ثالثاً - مجلس أمناء معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح

31 - اجتمع المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح، بصفته مجلس أمناء معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، مرتين في عام 2023، مرة في 31 كانون الثاني/يناير والأخرى في 20 حزيران/يونيه، لاستعراض برامج المعهد وتمويله وعملياته.

النتائج والأثر

32 - خلال الاجتماع الأول، أوجز مدير المعهد أنشطة المعهد وتأثيره الاستراتيجي في عام 2022، موضحاً ذلك بواسطة دراسات الحالة الإفرادية لمساهماته في المؤتمر الاستعراضي التاسع لأطراف اتفاقية الأسلحة البيولوجية، وعمله فيما يتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، والمشروع المتعلق بإدارة حالات الخروج من النزاعات المسلحة، وأكاديمية معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، وأولوياته البرنامجية لعام 2023. وفي ذلك السياق، أطلع المدير الأمناء على آخر المستجدات بشأن الجهود التي يبذلها لزيادة تعزيز قياس الأثر والإبلاغ عنه. واقتُرِح أن يواصل المعهد صقل مختلف سردياته المتعلقة بتأثيره، وزيادة تبسيطها حسب الاقتضاء، وتطويرها لتصبح سرداً شاملاً متسقاً يوجز بيان القيمة التي يقدمها المعهد.

33 - وأعرب الأمناء عن ارتياحهم لأن المعهد على الرغم من البيئة الجغرافية الاستراتيجية الدولية الصعبة، بما في ذلك الانتكاسات في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة، عزز موقعه باعتباره جهة لبناء الجسور ومنظّمة للاجتماعات، بإتاحته الساحات اللازمة للتفكير الصعب رغم أهميته الحيوية بشأن طائفة من المسائل المتعلقة بالسلام والأمن، وتمكينه لأوجه التواصل بين الخبراء وبين الدول، بطرق منها إطلاق مبادرات مميَّزة من قبيل مؤتمره المعني بأمن الفضاء الخارجي، وحوار الابتكارات ومؤتمر استقرار الفضاء

الإلكتروني، ومن خلال دعمه للعمليات المتعددة الأطراف. علاوة على ذلك، رحب الأمناء بعمل المعهد الهادف فيما يتعلق بمشاركة الشباب في عام 2022، بما في ذلك إقامة نموذج لمحاكاة الأمم المتحدة، وتنظيم مسابقة لكتابة المقالات تقدَّم لها متسابقون من 38 بلداً، وعقد دورة للتعلم الإلكتروني يحّدد المتعلم وتيرتها، وإجراء المقابلات ذات الصلة مع الاختصاصيين الشباب في المعهد عن طريق الفيديو. وأعرب الأمناء عن أسفهم لأن نقص التمويل قد يعوق استمرار المشروع واقترحوا الاتصال بالمزيد من الكيانات والبلدان، بما في ذلك الكيانات والبلدان التي شارك الشباب منها في الأنشطة السابقة، أملاً في أن تصبح من جهات التمويل في المستقبل.

34 - وعقب الإحاطة التي قدمت في حزيران/يونيه 2022 بشأن إطار البحوث الاستراتيجية للمعهد لمدة أربع سنوات، جرى تزويد الأمناء بمزيد من التفاصيل عن أولويات عام 2023، ولا سيما الشبكة العالمية لبحوث نزع السلاح، وأكاديمية معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، وبدء تنفيذ هيكل البرنامج المتعدد الركائز. وفيما يتعلق بشبكة البحوث، أوصى الأمناء باتباع نهج تدريجي، مرتبط بأولويات المعهد، وشددوا على أهمية الشمول والمرونة. أما فيما يتعلق بالأكاديمية، فقد طلب الأمناء أن يدخل المعهد في مناقشة استراتيجية مع مكتب شؤون نزع السلاح لتوضيح أولويات كل منهما وما يمكن أن يقدمه فيما يتصل ببناء القدرات. وأخيراً، أحاط المجلس علماً بخطة المدير لبدء العمل بشأن الخطة الاستراتيجية المقبلة في عام 2024، التي تقرر أن تغطي الفترة من 2025 إلى 2030.

الشؤون المالية

35 - وقد أدت قدرة المعهد على إبراز عرض قيمة قوي إلى وجود عدد قياسي من المانحين (33) من جميع القارات في عام 2022، وإدرار إيرادات (تقارب 8 ملايين دولار)، من المتوقع أن يستمر حتى عام 2023. وأعرب الأمناء عن سرورهم لأن الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن جميعاً قدموا الدعم المالي للمعهد، للمرة الأولى منذ عام 2010. وفي الوقت الذي يواصل فيه المعهد تعزيز استراتيجيته الخاصة بتعبئة الموارد، فهو يستكشف إمكانية الاستعانة برأس المال الخاص والمؤسسات الخيريَّة الشريكة. وأشار المدير إلى كيفية استخدام المعهد للإعانة التي خصصتها الجمعية العامة للأمم المتحدة، والتي زادت قيمتها إلى 500 683 دولار بعد أن كانت 700 280 دولار في عام 2021، فأتاحت تقديم إحاطات فصلية بشأن نزع السلاح لجميع المجموعات الإقليمية للأمم المتحدة، وعقد حلقات دراسية في ثلاثة بلدان من غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وتعيين موظف تنفيذي لتعزيز الكفاءة والرقابة.

36 - وفي أثناء نظر المجلس في الأولويات وسيناريوهات الميزانية لعام 2023، أحيط علماً كذلك بالقيود المالية التي يواجهها المعهد، بما في ذلك التفسير الضيّق لتعاريف المساعدة الإنمائية الرسمية من قبل بعض الجهات المانحة الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وارتفاع درجة التخصيص لأغراض معينة (حيث ارتفعت نسبته إلى 92 في المائة في عام 2022 مقارنة بنسبة 75 في المائة في عام 2018)، مع ما يصاحب ذلك من مخاطر تتعلق بالاستقرار المالي على المدى المتوسط والقدرة التشغيلية على الاستجابة بسرعة للمواضيع أو القضايا الناشئة.

37 - وناقش الأمناء تدابير التخفيف الممكنة، وشجعوا المعهد على مواصلة تنويع موارده، وتقييم الفوائد والمخاطر التي تنجم عن طلب إعادة تقدير قيمة معامل المساعدة الإنمائية الرسمية للمعهد، وإشراك رئيس

لجنة المساعدة الإنمائية في هذا الصدد. وعلاوة على ذلك، طلب الأمناء أن يقدم المعهد مجموعة منقحة من المبادئ للعمل مع القطاع الخاص/رأس المال الخاص، جرى عرضها فيما بعد وإقرارها في الاجتماع المعقود في حزيران/يونيه.

38 - ولاحظ الأمناء أنه على الرغم من أن زيادة الإعانة المقدمة من الميزانية العادية للأمم المتحدة قد أتاحت بعض القدرة الإضافية على التنبؤ، فإنها لم ترق إلى المستوى الذي أوصى به الأمناء. ونظراً لأن الإعانة غير مدرجة في الميزانية على أساس التكاليف القياسية لموظفي الأمم المتحدة كل سنة، فإنها لن تكون كافية في المستقبل لتغطية تكاليف الموظفين الفعلية للوظائف المؤقتة التي تدعمها. وفي ضوء ذلك والأهمية المتزايدة لولاية المعهد وأنشطته بالنسبة لجميع أعضاء الأمم المتحدة، طلب المجلس إلى المدير وضع مشروع لبيان جدوى الزيادة الإضافية للإعانة لحماية استقلال المعهد واستقراره واستدامته، وعُرِض المشروع على المجلس في حزيران/يونيه 2023. ووافق المجلس على أن هناك ما يبرر تقديم طلب لزيادة أخرى في الإعانة، وينبغي أن يهدف الطلب على أقل تقدير إلى تغطية برامج المعهد البحثية ونائب المدير لتوفير القيادة الفنية ومراقبة الجودة وتنسيق جميع البحوث والأنشطة. ورأى أنه يلزم إجراء مزيد من المناقشة بشأن نطاق هذا الطلب وحجمه وتوقيته (2024 أو 2025)، وطلب إلى المدير مواصلة تطوير الاقتراح وأساسه المنطقي تمهيداً لعرضه على الأمناء في اجتماعهم المقبل في كانون الثاني/يناير 2024.

الإنجازات المرحلية لعام 2023 وبرنامج العمل لعام 2024

39 - نظر المجلس، خلال دورته المعقودة في حزيران/يونيه 2023، في برنامج العمل السنوي للمعهد لعام 2024 وتقديرات الميزانية السنوية المقترحة واعتمدهما، وأقرَّ توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن مشروع تقرير المدير. وطلب الأمناء إدراج برنامج العمل والتقديرات المالية للسنة التالية كبند مستقل في جدول الأعمال في اجتماعات المجلس المعقودة في حزيران/يونيه. وسيجري أيضاً العمل على تعزيز تأهيل الأمناء فيما يتعلق بتسلسل عملية صنع القرار.

40 - وقدم المدير عرضاً للنمو الذي حققه المعهد مؤخراً ولإنجازاته الرئيسية الأخيرة، مشيراً إلى الزيادة الكبيرة في الأنشطة والمنشورات، التي زادت بمقدار الثلثين في عام 2022 عما كانت عليه في عام 2021، وإلى بوابات السياسات الرقمية الجديدة المتعلقة بالذكاء الاصطناعي وأمن الفضاء، والدعم التقني المتخصص المقدم إلى الدول والمنظمات الإقليمية والهيئات المتعددة الأطراف. وذكر أن عدد الموظفين بدوام كامل نما من 41 في عام 2022 إلى 61 في حزيران/يونيه 2023، دعماً لازدياد عبء العمل. وحسب ما اقترحته اللجنة الاستشارية أيضاً، أوصى المجلس بإجراء تقييم للاحتياجات من الموظفين لمواصلة إجراء بحوث عالية الجودة وفي الوقت المناسب تمشياً مع ولاية المعهد. وطلب الأمناء أيضاً إدراج بند دائم في جدول الأعمال بشأن الموارد البشرية في اجتماعات المجلس المقبلة.

41 - وأفاد معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح بأنه من المقرر تنظيم معتكف رفيع المستوى مع مكتب شؤون نزع السلاح في وقت لاحق في عام 2023، وسيتيح ذلك المعتكف الفرصة لمناقشة أولويات كل منهما وما يمكنه تقديمه، بما في ذلك فيما يتعلق بالتعليم. ومن ثم، سيجري استعراض التعاون بين الهيئتين في اجتماع الأمناء القادم.

42 - وأحيط الأمناء علماً بالأثر البناء لمكتب الاتصال في نيويورك، ودوره في دعم الدول الأعضاء، وتعزيز الروابط بين البحوث والمناسبات والأنشطة في جنيف ونيويورك، ودعم الإجراءات البرنامجية. وناقش

الأمناء والمدير مختلف الخيارات لملء الوظيفة الخاصة بهذا المكتب الشاغرة حاليا. وفي الاجتماعات المقبلة، ستدرج في وثائق استكمال المعلومات التقارير المتعلقة بوجود مسؤول الاتصال في نيويورك.

43 - وأخيراً، أحيط الأمناء علماً بالتحسينات التي أدخلت على النوعية وفعالية التكلفة على نطاق الموقع الشبكي، ونشر البحوث واتساق العلامة التجارية، قبل الانتقال إلى استكشاف عمل المعهد في مجال الذكاء الاصطناعي وبرنامجه الخاص بالأسلحة التقليدية والذخيرة.

رابعاً - الأعمال المقبلة والمسائل الأخرى

44 - اقترح مجلس الأمناء مواضيع يمكن مستقبلاً أن يركز عليها المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح. وأشار في المقام الأول إلى التوصية الواردة في هذا التقرير في إطار المسار الأول التي تدعو إلى دراسة أثر التكنولوجيات الجديدة والناشئة على النزاعات ومنع نشوب النزاعات. وأشير إلى أنه يمكن التركيز بشكل خاص على التطبيقات العسكرية للذكاء الاصطناعي وتأثيرها على جهود تحديد الأسلحة ونزع السلاح. وشملت المواضيع المحتملة الأخرى للمناقشات ما يلي:

(أ) "الإبقاء على التحريم النووي" - الحد من التهديدات النووية، ووضع تدابير عملية للحد من المخاطر، ورسم مسار يمكن تحقيقه نحو عالم خال من الأسلحة النووية، لا سيما في ضوء الذكرى السنوية المقبلة لمرور مائة عام على اختراعها واستخدامها؛

(ب) الآثار التي ينطوي عليها التهديد باستخدام الأسلحة النووية؛

(ج) تطبيق نظم الإنذار المبكر في منع نشوب النزاعات وفائدتها في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار؛

(د) تعزيز جهود الأمم المتحدة للتثقيف في مجال نزع السلاح بالاعتماد على أفضل الممارسات العالمية الحالية واستكشاف وسائل لتفعيل أحدث استراتيجية وضعها مكتب شؤون نزع السلاح؛

(هـ) الآثار المترتبة بالنسبة لنزع السلاح على الدور المتنامي للجيوش الخاصة والقوات شبه العسكرية وشركات التكنولوجيا الخاصة المشاركة في ساحة المعركة.

45 - ولدعم المجالس المقبلة في الاضطلاع بعملها سواء في خدمة الأمين العام أو كأمناء للمعهد، اقتُرِح وضع عملية معززة للتأهيل تشمل تزويد جميع الأعضاء الجدد بمجموعة إحاطات شاملة تتضمن لمحة عامة عن المواضيع والتقارير التي جرت مناقشتها مؤخراً، ووصفاً مفصلاً للمسؤوليات، وعمليات تنظيم الاجتماعات، والنواتج المتوقعة، وخطة افتراضية للعام المقبل.

المرفق الأول

موجز العروض التي قدمها الخبراء في الاجتماع التاسع والسبعين للمجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح

1 - على مدى فترة ولاية المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح التي دامت سنتين، استفاد المجلس، في إطار سعيه إلى تحقيق التوازن بين الجنسين في تشكيل أفرقة المناقشة، من مجموعة من العروض وجلسات الأسئلة والأجوبة قدمها متكلمون خارجيون متنوعون من مناطق جغرافية مختلفة وتخصصات شتى، منها إدارة النزاعات، واقتصاديات الدفاع، ونزع السلاح وتحديد الأسلحة، والتعاون الإقليمي، والتنمية المستدامة، والأمن البشري، والمساواة بين الجنسين.

2 - ويتضمن التقرير المؤقت للمجلس (A/77/263) موجزا للمناقشات التي أجراها في دورتيه السابعة والسبعين والثامنة والسبعين وكذلك موجزا مفصلاً لعروض الخبراء. ويتضمن هذا المرفق موجزات للبيانات التي استمع إليها المجلس في دورته التاسعة والسبعين التي عقدت في جنيف في شباط/فبراير 2023. وركز المجلس في دورته الثمانين التي عقدت في نيويورك على المداولات الخاصة دون مشاركة من خبراء خارجيين.

الدورة التاسعة والسبعون

حلقة النقاش 1

فرص تعزيز التعاون الإقليمي وتشجيعه فيما يتعلق بالإنفاق العسكري

3 - طرح أربعة متخصصين في مجال السلام والأمن وجهات نظر إقليمية بشأن طرق معالجة الإنفاق العسكري في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وجنوب شرق آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط.

4 - وشددت بيشنس زانيلي شيرادزا، مديرة شؤون الحوكمة ومنع النزاعات في مفوضية الاتحاد الأفريقي، على الأهمية المحورية التي تتسم بها خطة عام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها بالنسبة للجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي من أجل التصدي للتهديدات الأمنية المشتركة في القارة والحد من حوافز سباق التسلح. وأشارت إلى أن الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي تواجه العديد من التهديدات، بما في ذلك تلك التي يسببها العنف الطائفي، وحركات التمرد والعصيان، والاتجار بالمخدرات وغير ذلك من أشكال الجريمة المنظمة عبر الوطنية، والإرهاب والتطرف العنيف، والتغييرات غير الدستورية في نظم الحكم، وآثار تغير المناخ. ومن ثم، فإن النفقات المتعلقة ببناء وصيانة هياكل الأمن القومي، بما في ذلك حماية الحدود والمواطنين والاقتصادات، تشكل أيضاً إنفاقاً عسكرياً و/أو دفاعياً ضرورياً. وأضافت أن هياكل من قبيل مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، وصندوق السلام المخصص، والقوة الأفريقية الجاهزة، تسهم جميعاً في تعزيز فعالية الاستجابات القارية للمخاطر الأمنية، ومنع نشوب النزاعات، وجهود بناء السلام، وتيسر من تقاسم الأعباء للحد من الإنفاق العسكري في فرادى بلدان الاتحاد الأفريقي. وأوضحت أن خارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي للخطوات العملية لإسكات البنادق في أفريقيا بحلول عام 2030 تهدف إلى تتبع التقدم المحرز نحو الحد من العنف المسلح. وأكدت السيدة شيرادزا أن المفوضية ملتزمة بالعمل مع الأمم المتحدة والشركاء الآخرين لدعم أعضائها في التنفيذ الفعال للالتزامات المتعلقة بالتعاون الدفاعي والعسكري باعتبار ذلك استراتيجية تؤدي إلى خفض الإنفاق العسكري.

5 - وتكلمت بيير أنييلي دي لوكا، أخصائية إدارة الأمن العام التابعة لمنظمة الدول الأمريكية، عن تركيز الإدارة على الحد من الإنفاق العسكري وفقاً للالتزام السياسي الذي قطعه القادة في عام 2003، والإجراءات الرامية إلى تعزيز التنفيذ الشامل للأطر العالمية لنزع السلاح في المنطقة، ولا سيما من أجل التصدي للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وأشارت إلى أنه على الرغم من التفاوت بين الدول الأعضاء (أي أمريكا الشمالية مقابل بقية المنطقة) من حيث مستويات الإنفاق المطلقة، فإن الميزانيات العسكرية في بعض أجزاء أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي تشكل جزءاً كبيراً نسبياً من الناتج المحلي الإجمالي الوطني، مما يعكس زيادة في انتشار العنف المسلح والجريمة المنظمة في السنوات الأخيرة، الأمر الذي فرض ضغطاً على العسكريين للمشاركة في مهام الأمن وإنفاذ القانون. وقالت إن هذه الدينامية تثير مسألة بالغة الأهمية تتعلق بالدور المناسب (الأدوار المناسبة) للجيش في مقابل أجهزة إنفاذ القانون على صعيد التصدي للمخاطر الأمنية التي تهدد المجتمع، مع ما يترتب على ذلك من تبعات بالنسبة لمخصصات الميزانية. وتابعت بقولها إن من دواعي القلق الشديد أيضاً تحويل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من المخزونات الوطنية لأغراض غير مشروعة أو بواسطة جهات فاعلة غير مشروعة. ودعت السيدة دي لوكا إلى اتباع نهج شامل لإدارة المخزونات بغية التخفيف من تصاعد الإنفاق العسكري والانتشار، بما يشمل تعزيز عمليات التقييم ومراقبة المخزون وعمليات التخزين - وهو أمر تسعى المنظمة إلى تعزيزه من خلال تقديم المساعدة التقنية لأعضائها. واستطردت قائلة إن مجلس الدفاع المشترك بين البلدان الأمريكية يتيح محفلاً لمناقشة الإنفاق العسكري، وإنه يجرى تطبيق تدابير محددة لبناء الثقة فيما يتعلق بالإنفاق العسكري وتتبعها ومناقشتها كل سنتين. وذكرت أن اتفاقية البلدان الأمريكية بشأن الشفافية في مشتريات الأسلحة التقليدية لعام 1999 تهدف إلى تعزيز الشفافية الإقليمية، غير أنها ظلت حتى وقت قريب جداً تواجه معوقات يمثلها انخفاض معدلات الإبلاغ وعدم وجود أمانة تقنية وغياب الحوار.

6 - وأشار مايكل ماثيوس تيني، نائب الأمين العام لرابطة أمم جنوب شرق آسيا لشؤون الجماعة السياسية والأمنية التابعة للرابطة، إلى أنه رغم افتقار الرابطة إلى آلية محددة لتتبع الإنفاق العسكري أو الحد منه، فإن الهدف من تركيزها على الحوار وتدابير بناء الثقة هو التخفيف من التهديدات والتصورات الموحية بوجود تهديدات التي يمكن أن تؤدي إلى نفقات مفرطة. وأوضح أن الدول الأعضاء في الرابطة، في معرض الإشارة إلى أن معاهدة الصداقة والتعاون في جنوب شرق آسيا تجسد المبادئ العالمية للتعايش السلمي والتعاون الودي بين دول جنوب شرق آسيا، قد اتفقت على مجالات محددة للتعاون الدفاعي، ومنها مكافحة الإرهاب والأمن البحري والمساعدة الإنسانية والاستجابة للكوارث (بما في ذلك الأعمال المتعلقة بالألغام) وعمليات حفظ السلام والأمن السيبراني. ورأى أن مؤتمرات القمة الإقليمية والمنتديات والاجتماعات الرفيعة المستوى توفر منصات للتشجيع على إشراك الجهات الفاعلة العالمية والإقليمية المعنية التي تضطلع بدور في الحفاظ على السلام والاستقرار في جنوب شرق آسيا، في وقت تقلُّ فيه الفرص الأخرى لمثل هذه اللقاءات. وأردف قائلا إن المنطقة قد شهدت على مدى السنوات الخمس الماضية زيادة في حجم المنافسة الاستراتيجية وتضخماً في التصورات الموحية بوجود تهديدات، ولكن يظل من غير الواضح بعد ما إذا كان ذلك سيؤدي إلى ارتفاع حاد في الإنفاق العسكري. ومضى يقول إنه من الملحوظ أن رابطة أمم جنوب شرق آسيا تنتظر توقيع الدول الحائزة للأسلحة النووية على بروتوكول معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا، الأمر الذي يقف حائلاً دون إرساء الثقة. وأعلن أن ثمة حواراً جارياً مع الصين بشأن وضع مدونة لقواعد السلوك البحري.

7 - وتحدث إميل حكيم، كبير الزملاء لشؤون أمن الشرق الأوسط في المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، عن ديناميات الإنفاق الأمني والعسكري الخطيرة والمعقدة في الشرق الأوسط. وأشار إلى عدة أسباب لارتفاع النفقات منها الهيبة، والمكانة، والاعتبارات الأمنية للنظام/الدولة، وتقييمات التهديدات، ومتطلبات التحالفات والشراكات، وخيبة الأمل في عمليات نزع السلاح الإقليمية التي إما تعرضت للركود (مثل خطة العمل الشاملة المشتركة، وإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط)، أو لم تؤدّ إلى المساءلة (مثلاً، استخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية). وأضاف أن زيادة الاعتماد على الأسلحة والقدرات المحلية برزت أيضاً كإحدى الظواهر السائدة، سواء من أجل تحقيق لتنويع الاقتصادي، وتحسين الاعتماد على الذات، أو لتعزيز الردع رداً على التحولات في محاور تركيز الحلفاء العالميين الرئيسيين. وفي هذا السياق، أشار السيد حكيم إلى زيادة "التعددية المصغرة" في المنطقة، التي يعرفها اجتماع مجموعات من البلدان معا للتعاون في بعض القضايا بما فيها الدفاع، والتصعيد التكتيكي على عدة جبهات، ولا سيما الجموح إلى حد كبير في استخدام أنظمة الصواريخ والطائرات غير المأهولة وتصديرها. وبالنظر إلى أن من غير المتوقع حدوث انعكاس في هذه الاتجاهات على المدى القريب، فقد أوصى باتخاذ إجراءات تنحى منحى أكثر شمولاً إزاء الأمن الإقليمي، يتجاوز منظور تحديد الأسلحة (أي بدلاً من الاتجاه نحو التركيز على "ما" تشتريه الدول أو تنفقه على الجيش، يتجه إلى "بحث الأسباب" التي تدفعها إلى ذلك). وأوصى أيضاً بزيادة الشفافية فيما يتعلق بعمليات نقل الأسلحة.

حلقة النقاش 2

فرص نزع السلاح وتحديد الأسلحة

8 - دُعي ممارسان رفيعا المستوى وواسعا الخبرة، تفاوض كل منهما بخصوص تدابير عملية ومعاهدات لنزع السلاح وتحديد الأسلحة، إلى تقديم أفكار بشأن كيفية الاضطلاع بهذه العمليات حتى في ظل أكثر الظروف الجغرافية السياسية توتراً. وتبادل الاثنان كذلك وجهات النظر بشأن العوامل التي أدت إلى الحرب الحالية في أوكرانيا وعواقبها.

9 - ونوه غريغوري بيردينيكوف، السفير المقيم في مركز دراسات الطاقة والأمن والمفاوض الروسي السابق لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، بقيمة المناقشات المتعلقة بالإنفاق العسكري، الذي يتوقع أن يستمر في الارتفاع في المستقبل المنظور. وأشار إلى المبادرة التي اضطلع بها الاتحاد السوفياتي السابق في عام 1973 لاستصدار قرار في الجمعية العامة يسعى إلى تخفيض الميزانيات العسكرية بنسبة عشرة في المائة واستخدام جزء من الأموال التي يتم توفيرها لتقديم المساعدة إلى البلدان النامية. وأضاف أن هيكل نزع السلاح وتحديد الأسلحة الذي بني في المرحلة الأخيرة من الحرب الباردة وفي أعقابها مباشرة، على الرغم من مشاركة الأطراف المباشرة أو غير المباشرة في النزاعات المسلحة الجارية في ذلك الوقت، قد أدى بالفعل إلى انخفاض كبير في مستويات التسلح. ورأى أن هذا الانخفاض يسهم بدوره في خفض مستويات الإنفاق العسكري. وعلى العكس من ذلك، رأى السيد بيردينيكوف وجود صلة مباشرة بين ما يشهده حالياً نظام نزع السلاح وتحديد الأسلحة من تآكل وشبه انهيار (باستثناء النجاح في تمديد المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها حتى عام 2026) وهما أمران بدآ في رأيه منذ أكثر من عشرين عاماً، وتأثيرهما السلبي على

الاستقرار الاستراتيجي، وزيادة الإنفاق العسكري في السنوات الأخيرة. وأشار أيضا إلى أن الديناميات الحالية تعوق القدرة على السعي نحو وضع اتفاقات نزع السلاح وتحديد الأسلحة في المستقبل. وأكد أن الحفاظ على ما تبقى من هيكل تحديد الأسلحة ينبغي أن يكون هو الهدف الفوري والرئيسي، وهو ما يشمل التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من جانب الدول التي لم تصدّق عليها بعد المدرجة في المرفق الثاني.

10 - وأشارت روز غوتيمولر، المحاضرة في برنامج ستيفن سي هازي. بجامعة ستانفورد، والرئيسة السابقة لوفد الولايات المتحدة الأمريكية في المفاوضات مع الاتحاد الروسي بشأن معاهدة ستارت الجديدة، إلى أنه من المفهوم أن الشفافية وبناء الثقة النابعين من اتفاقات الحد من الأسلحة وتحديد الأسلحة بين الاتحاد السوفياتي السابق والولايات المتحدة يخدمان المصلحة الوطنية لكل من الطرفين. وقد أوجد ذلك الفهم "إمكانية تنبؤ" لها قيمتها في الموقف والنهج أتاحت لكلا الطرفين الاستثمار في المواضع التي تمس فيها الحاجة ماسة إلى ذلك، بدلاً من الاستثمار في أسلحة نووية إضافية. ورأت أنه إذا فقدت هذه القدرة على التنبؤ، فقد تقع ضغوط لزيادة الإنفاق على الأسلحة النووية مع ما يصاحب ذلك من خطر استخدامها المتعمد أو العرضي - حتى لو أعادت الدول الحائزة للأسلحة النووية التأكيد على مقولة أنه لا يمكن كسب الحرب النووية ويجب عدم خوضها على الإطلاق.

11 - وأشارت السيدة غوتيمولر إلى أنه في حين أن معاهدة ستارت الجديدة تواجه حالياً مشاكل في التنفيذ ذات طابع تقني وقابلة للإصلاح إلى حد كبير، فإن كلا الطرفين لا يزالان ملتزمين بقيودها المركزية وينبغي أن يتفاوضا بشأن المعاهدة التي تخلفها. وشددت أيضاً على ضرورة إشراك الصين في الجهود الرامية إلى فرض القيود، حيث تقوم البلدان الثلاثة جميعها بتحديث ترساناتها، وإن كان الفهم لنوايا الصين وعقيدتها محدودا. وأشارت في هذا الصدد إلى ظهور نقاش في الولايات المتحدة عن احتمال الاضطرار إلى التواصل مع نظيرين من ذوي القدرات النووية. وأبرزت الحاجة إلى الحفاظ على الترتيبات القائمة للحد من الأسلحة، والفرصة المتاحة للأخذ بمبادرات مبتكرة تستخلص الدروس فيما يتعلق بعمليات التحقق من الجهود الأخيرة التي يقودها الأمين العام للأمم المتحدة وتركيا فيما يتصل بالمبادرة المتعلقة بالنقل الآمن للحبوب والمواد الغذائية من الموانئ الأوكرانية، ومحطة زابوريجيا للطاقة النووية.

حلقة النقاش 3

تشجيع التفكير الابتكاري والمُفضي إلى التحوُّل بشأن الإنفاق العسكري

12 - ركزت حلقة نقاش الخبراء الثالثة والأخيرة على سبل تشجيع التفكير الجديد فيما يتعلق بالإنفاق العسكري.

13 - ورأى روبرت إيغنيل، نائب رئيس جامعة الدفاع السويدية وأستاذ الريادة والقيادة والتحكم، أن البيئة الأمنية الدولية المشحونة التي تشهدها الفترة الحالية، ولا سيما بسبب الحرب على أوكرانيا، حدت بكثير من الدول إلى استنتاج أنه ليس أمامها، على حد تعبير الأمين العام، سوى أن تجد "الأمن في الأسلحة بدلاً من الحوار"، مع ما يترتب على ذلك من زيادة في الإنفاق العسكري. وقال إن البيئة الأمنية الراهنة ليست مهيأة لاتخاذ إجراءات ملموسة وحاسمة بشأن نزع السلاح. واقترح لذلك اتخاذ "نهج دفاعي" يمكن بواسطته تصميم تدابير لتحديد الأسلحة بقصد الحد من أخطر المخاطر وأكثرها إلحاحاً، وبذلك تغرس البذور اللازمة للانخراط من جديد بقوة أكبر في عملية نزع السلاح في مرحلة لاحقة. وعلى المدى القصير، أوصى السيد إغنيل بأن تتوخى بعض البلدان (مثل ألمانيا والسويد) الفعالية في إدارة عمليات التسلح بهدف منع التصعيد وسباقات التسلح؛ وأن تولى الأولوية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن في أي سياق من

سياقات ما بعد النزاع؛ وأن تُدرس نظم تحديد الأسلحة التي تقبل إعادة التسلح حتى مستويات معينة بعد انتهاء النزاع؛ وأن يُمنع انتشار الأسلحة النووية؛ وأن يجري التركيز بشدة على قضايا نزع السلاح التي تنطوي على تكنولوجيات ومجالات جديدة للحرب ويحتمل أن تكون ضارة، مثل الذكاء الاصطناعي وميكانيكا الكم والقذائف التي تفوق سرعتها سرعة الصوت والفضاء الخارجي والفضاء الإلكتروني. ودعا أيضاً إلى مفهوم جديد للأمن، لا يركز على الردع النووي أو ينظر إلى الأمن حصرياً من خلال منظور التهديدات الخارجية. ورأى أن تعريف الأمم المتحدة للأمن البشري يمكن أن يكون مناسباً، حيث يشمل مجموعة من أصحاب المصلحة في المجتمع المدني للحفاظ على مصالحنا، نحن الشعوب. ورأى أن من شأن هذا التعريف أن يؤكد على تعزيز قدرة المجتمعات على الصمود أمام الصدمات الخارجية، سواء الناجمة عن آثار تغير المناخ أو انعدام الأمن الإلكتروني.

14 - وشخَّصت نيتا سي. كروفورد، رئيسة قسم العلاقات الدولية ببرنامج مونتاج بيرتون في جامعة أوكسفورد، مجالين ينطويان على مشاكل بالنسبة للإنفاق العسكري والعسكرة ويمكن إذا عولجا أن يطرأ تغير ملموس على بعض آثارهما السلبية وعواملهما الخارجية. فلاحظت، أولاً، أن الإنفاق العسكري يزاحم بشكل روتيني الأولويات الأخرى ولا يرتبط بمتطلبات الدفاع الحقيقية، وثانياً، أن ثمة سوء فهم وتطبيع اجتماعي دائمين لفكرة أن الإنفاق العسكري يؤدي تلقائياً إلى إيجاد قدرات أو قوة عسكرية، في حين تشير النزاعات المسلحة المختلفة إلى أن هذا الارتباط ليس بديهياً بالضرورة. وحددت السيدة كروفورد عدة خيارات إضافية قد تخفف من حدة بعض هذه المشاكل، ومنها الأخذ بحدود قصوى للإنفاق، وإجراء اقتطاعات أو تخفيضات مستهدفة (على سبيل المثال، تخفيضات في الأفراد والقواعد، وتخفيضات عن طريق تحديث الأسلحة)، والسعي إلى إزالة الكربون من عناصر الصناعات العسكرية والدفاعية من خلال الانتقال إلى الطاقة المتجددة وزيادة كفاءة البنية التحتية، وهو ما يمكن أن يقلل من انبعاثات غازات الدفيئة. وكذلك اقترحت عدة أفكار تحويلية يمكن أن تشكل، مجتمعة، طرقاً أكثر فعالية للحد من مخاطر تصعيد النزاع، وخفض الإنفاق العسكري، والحد من انبعاثات غازات الدفيئة، كمنتج ثانوي إيجابي. وشملت هذه الاقتراحات تركيز الجيش على المهام الأنسب لقيمته المضافة (على سبيل المثال الابتعاد عن أعمال الاستجابة لحالات الطوارئ)، والتحول من العقائد العسكرية الهجومية إلى الدفاعية، وتعزيز الترتيبات الأمنية الإقليمية التعاونية لتقاسم عبء التكاليف وتقليل الهدر في الإنفاق. وأوصت بإعداد تحليل متعمق للردود الدفاعية على العنف التي لاقت نجاحا ("الدفاع في العمق")، ويشمل ذلك تحديد مجموعة الأسلحة التي يُنظر إليها على أنها أسلحة دفاعية، ومقارنة التكلفة بين الاستراتيجيات الهجومية والدفاعية. ورأت أنه قد يلزم تطبيق هذه السيناريوهات في عمليات المناورات الحربية. واختتمت بيانها بالإعراب عن اتفاقها مع السيد إغنيل في أنه ينبغي التصدي للتكنولوجيات الجديدة الاستفزازية والتصعيدية بطبيعتها من خلال تحديد الأسلحة وتدابير بناء الثقة. وحذرت السيدة كروفورد من أن يستأثر الجيش بمسألة الأمن البشري، وذلك لمنع التوسع غير المرغوب فيه في استجابات الجيش للتهديدات وما يصاحب ذلك من زيادات في مستويات الإنفاق.

المرفق الثاني

أعضاء المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح لعام 2023

لينا الحديد
الأمينة العامة لوزارة الخارجية وشؤون المغتربين في الأردن

نبيلة عبدالله الملا
محاضرة متميزة في الجامعة الأمريكية في الكويت
ورئيسة مجلس أمناء كلية الكويت للعلوم والتكنولوجيا.
مدينة الكويت

لويس دَن
سفير الولايات المتحدة السابق في المؤتمر الاستعراضي للأطراف
في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

إليسا غولبرغ (الرئيسة)
سفيرة كندا لدى جمهورية إيطاليا، والسفيرة المكلفة لدى ألبانيا
وسان مارينو ومالطة، والممثلة الدائمة لكندا لدى وكالات الأمم المتحدة في روما

جان – ماري غينو
مدير برنامج كينت للقيادة العالمية في مجال حل النزاعات
وأستاذ ممارس في كلية الشؤون الدولية والعامة بجامعة كولومبيا
نيويورك

ماري كالدور
أستاذة فخرية في الحوكمة العالمية ومديرة فريق بحوث النزاعات والتربية المدنية
بكلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية
لندن

مارينا كالجوراند
عضوة البرمان الأوروبي
بروكسل

أنطون خلوبكوف
مدير مركز دراسات الطاقة والأمن
موسكو

لي تشيانغ
نائب رئيس رابطة الصين لتحديد الأسلحة ونزع السلاح وأمينها العام
بيجين

أمينة محمد
وزيرة الخارجية السابقة في كينيا

ضياء ميان
باحث أول أقدم ومدير مشارك في برنامج العلوم والأمن العالمي
في كلية الشؤون العامة والدولية بجامعة برينستون
برينستون، نيوجرسي

مارتي ناتاليغاوا
وزير الخارجية السابق في إندونيسيا

إغوسا أوساغي
المدير العام للمعهد النيجيري للشؤون الدولية
لاغوس

شورنا – كاي ريتشاردز
سفيرة جامايكا لدى اليابان
طوكيو

مارغوت فالستروم
وزيرة الخارجية السابقة في السويد

روبين غيس (عضو بحكم المنصب)
مدير معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح
جنيف